الباب الأول
الاستعراض المرجعي

تمهيد :

دخلت مصر مرحلة جديدة منذ أواخر الثمانينات بالتحول إلى نظام السوق وخضوع قطاع الإنتاج والتجارة لآليات السوق مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومى وعلى قطاع التجارة الخارجية المصرية بصفة خاصة والذى يشكل حوالى ٣٠,٦% من إجمالى الناتج القومى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) . ويشكل قطاع الزراعة البنية الأساسية فى التنمية الاقتصادية للدول الآخذة فى النمو نظراً لما توفره صادراتها للاقتصاد القومى من العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق هذه التنمية وبالتالى تتضح أهمية التجارة الخارجية الزراعية المصرية حيث قدرت هذه التجارة بحوالى ١٠,٥% من إجمالى قيمة التجارة الخارجية القومية المصرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) .

وقد قسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول يتناول الدراسات الخاصة بالمتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية وإثرها على الصادرات الزراعية محل الدراسة، الفصل الثانى: يتناول الدراسات الخاصة بالمركز التنافسى للصادرات الزراعية المصرية محل الدراسة وأهم الأسواق والتوزيع الأمثل وأهم المعوقات، الفصل الثالث: يتناول الدراسات الخاصة بالطلب الخارجى لمحاصيل الخضر والفاكهة محل الدراسة فى السوق العالمى وتقدير النصيب السوقى لصادرات مصر من تلك المحاصيل ،و ذيل هذا الباب باهم نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

الفصل الأول
الدراسات الخاصة بالمتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية وإثرها على الصادرات الزراعية محل الدراسة

وفي دراسة لأحمد[1] عام ١٩٩١ بعنوان "الكفاءة التصديرية لأهم السلع الغذائية الزراعية المصرية" بهدف التعرف على كفاءة تصدير محصول البطاطس المصرية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٦) وتقدير تلك الكفاءة في أهم الدول المستوردة للبطاطس، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الكفاءة التصديرية للبطاطس المصرية بلغت نحو ١١٨% كمتوسط خلال فترة الدراسة السابقة، كما تبين من نتائج الدراسة انه يمكن تحديد أولويات الدول المستوردة للبطاطس تنازليا وفقا لمعيار كفاءة التصدير على النحو التالي: المملكة المتحدة، الأردن، فرنسا، لبنان، هولندا، الإمارات، السعودية، الكويت، العراق حيث قدرت الكفاءة التصديرية لكل منها بنحو ١١٩، ١٠٧، ١٠٥، ١٠٣، ١٠١، ١٠١، ٩٩، ٩٢، ٨٣% على الترتيب خلال فترة الدراسة.

بينت دراسة "فاطمة"[1] التغيرات التى حدثت فى النظام الاقتصادى العالمى وتأثير هذه التغيرات على التجارة الخارجية الزراعية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة وتمثلت هذه التغيرات الاقتصادية فى ظهور أوروبا الموحدة واتجاة كثير من دول العالم وأوروبا الشرقية الى اتباع سياسات التحرر الاقتصادى وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتى وتكون الجمهوريات المستقلة واتجاه الدول للانضمام الى بعضها وظهور الكثير من التكتلات الاقتصادية المختلفة. وأوضحت الدراسة فى ظل هذه التغيرات حدوث زيادة فى قيمة اجمالى الواردات المصرية من نحو ٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٩ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها نحو ٨٠% خلال تلك الفترة، فى حين انخفضت قيمه اجمالى الصادرات من نحو ٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠وزيادة العجز فى الميزان التجارى من نحو ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ أى ما يقرب

---

[1] أحمد محمد أحمد (دكتور): الكفاءة التصديرية لأهم السلع الغذائية الزراعية المصرية، مجلة البحوث الزراعية، جامعة طنطا، المجلد ١٧، العدد (٣)، ١٩٩١.

[1] فاطمة الزلاقى(دكتورة)،" اثر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثالث، العدد الاول، مارس ١٩٩٣.

من ثلاثة اضعاف فى حين انخفضت قيمه الصادرات الزراعية من نحو ٦٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩٠ وتمثل واردات الغذاء حوالى ٨٠% من قيمة الواردات الزراعية كما بينت الدراسة ان تحرير التجارة الخارجية يؤدى الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى للدول المتقدمة وزيادة الطلب على صادرات الدول النامية وخاصة فى مجال المنسوجات والملابس القطنية والخضر والفاكهة الطازجة والمجمدة والمصنعة والأسماك المحفوظة والنباتات الطبية والعطرية والزهور وغير ذلك من السلع غير التقليدية.

وفى دراسة قام بها "سالم" [١] حول الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على الزراعة العربية بينت أن تحرير تجارة السلع الزراعية سوف ينجم عنها ارتفاع فى أسعار الحبوب وأسعار اللحوم والألبان وزيادة الأسعار العالمية لغالبية السلع الزراعية عامة وهذا يؤدى الى آثار ايجابية بالنسبة للانتاج الزراعى حيث ارتفاع الاسعار يشجع على تبنى تكنولوجيا حديثة تساعد على زيادة الانتاجية الزراعية قد تؤدى الى انخفاض الاسعار مستقبلا، وقدرت المكاسب الناتجة عن تحرير تجارة السلع الزراعية بحوالى ٢٠٠ بليون دولار سنويا يمكن تخصيص جزءا منها لتعويض الدول المتضررة من تحرير التجارة خلال الفترة الانتقالية كما أن الاثار السلبية المتحققة فى المدى القصير سوف يقل حجمها كثيرا فى المدى الطويل، وبالنسبة للآثار المتوقعة على حصيلة النقد الاجنبى فى صورة تغير للصادرات أو الواردات تبين أن جميع الدول العربية بلا استثناء ستتكبد خسارة فى صورة انخفاض فى حصيلتها من النقد الأجنبى نظرا لارتفاع قيمة الواردات وعلى سبيل المثال من المتوقع أن تتحمل مصر اكبر قدر من الخسارة فى حصيلة النقد الأجنبى يقدر بحوالى ١٧٠ مليون دولار سنوياً يليها الجزائر ثم العراق واقلها دولة البحرين حيث لاتتعدى خسارتها ٢ مليون دولار فى السنة،وذلك باستخدام اسعار١٩٨٧/٨٥-وتبلغ الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية من جراء تحرير التجارة للسلع الزراعية حوالى ٦٥٩ مليون دولار فى السنة

---

[١] محمد حمدى سالم (دكتور)،" **استقراء الآثار المحتملة لاتفاقية الجات (جولة أورجواى) على أوضاع الزراعة العربية**"، القاهرة، فبراير ١٩٩٤.

وأن حوالى ٨٤%من قيمة هذه الخسارة ترجع الى ارتفاع قيمة الواردات من القمح والأرز والسكر، ومن الآثار الايجابية لتحرير التجارة مساعدة الدول العربية الى النفاذ الى أسواق العديد من الدول المتقدمة وزيادة الكفاءة التنافسية للسلع الزراعية التصديرية وتنشيط حركة الصادرات من السلع الزراعية للدول النامية وذلك بعدم اللجوء الى المقاييس والمواصفات التى تخلق حواجز اضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة.

وفى دراسة "صيام"[1] فى عام ١٩٩٤ عن الآثار المحتملة لاتفاقية الجات على أوضاع السلع الاستراتيجية الزراعية المصرية والتى استندت فى تحليلها الى نتائج بعض النماذج العالمية ومنها (نموذج Unctad، نموذج أندرسون وتايرز ونموذج swopsim) حيث تناولت هذه النماذج أثار هذه الاتفاقية على المستوى الدولى هذا بالاضافة الى نتائج بعض النماذج التى أجريت على القطاع الزراعى المصرى وخلصت هذه الدراسة الى انه فى حالة التحرير الكامل للتجارة العالمية فى كافة الدول المتقدمة والدول النامية من المتوقع أن الغالبية العظمى من فقراء العالم يكونوا فى وضع افضل وان درجة الرفاهية الصافية للدول النامية تزيد بحوالي ١١,٥ بليون دولار كما يحدث استقرار سعري مما يؤدى الى زيادة درجة الرفاهية (نموذج أندرسون وتايرز)، كما تبين من نموذج swopsim أن الدول النامية سوف تحقق مكاسب تتراوح بين ٢-٣ بليون دولار وهى الأثر الكلى للرفاهية بالنسبة للمنتجين والمستهلكين والقطاع الحكومى، وبالنسبة لآثار الجات المتوقعة على الاقتصاد الزراعى المصرى والذى يعتمد بصورة كبيرة على الواردات الغذائية التى تمثل ٢٢% من اجمالى الواردات الكلية فأنه من غير المستبعد أن تواجة مصر خسارة صافية فى الرفاهية تقدر بما يتراوح بين (١٨٠-٥٠٠) مليون دولار سنويا وهذه خسارة كبيرة مقارنه بدول نامية أخرى مثل الهند والمكسيك ونيجيريا. كما بينت هذه الدراسة أن التحرير الكامل للتجارة العالمية سوف يؤدى الى تطوير الصادرات وتحسن كبير فى الميزان التجارى الزراعى المصرى وكذلك اعطاء ميزة نسبية لبعض المحاصيل

---

[1] جمال محمد صيام (دكتور)، "**الآثار المحتملة لاتفاقية الجات على أوضاع السلع الاستراتيجية المصرية**"، ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية، القاهرة، يوليو ١٩٩٤.

الغذائية الهامة مثل البطاطس والموالح والبصل ومن الممكن أن تتضاعف صادراتها الى اكثر من سبع مرات فى ظل وجود سياسة تتبنى تطوير الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة ومراعاة مواصفات الجودة للسلع المصدرة،

وبالنسبة للأسعار العالمية فمن المتوقع أن تزيد بحوالى ١٦% فى المتوسط وعلى المستوى السلعى يتوقع زيادة أسعار الألبان والسكر بحوالى ٤٠% وأسعار القمح بحوالى ٢٠% وأسعار الأرز بحوالى ١٥% وزيادة طفيفة لأسعار القطن وذلك فى حالة التحرير الكامل للتجارة العالمية.

وفى دراسة " نصار واخرون" [١] عام ١٩٩٥ عن السوق الاوربية المشتركة وأثرها على تجارة مصر الزراعية فى ظل اتفاقية الجات بينت أنه من المتوقع حدوث زيادة فى قيمة الصادرات لأهم المحاصيل التصديرية مثل القطن والأرز وزيادة الأسعار العالمية وذلك فى الفترة (٩٥-٢٠٠٠) مقارنه بالفترة (٨٨-١٩٩٣) على أساس افتراضيين :

الاول : ثبات كميات الصادرات والواردات وفى ظل ذلك الفرض فأن الدراسة تتوقع على الترتيب عن قيمتها خلال الفترة (٨٨-١٩٩٣). **الثانى** : عند حدوث زيادة فى كمية الصادرات والواردات وارتفاع الاسعار العالمية أى احتمال التغير فى الانتاج والاستهلاك المحلى فان نتائج الدراسة فى ظل هذا الفرض تؤكد حدوث زيادة فى قيمة صادرات القطن بنحو ٧,٣ مليون دولار عند افتراض زيادة كمية صادراته بنسبة ٥% وبنحو ١٢,٦ مليون دولار عند زيادة كمية صادرته بنسبة ١٠%، وسوف تزيد قيمة صادرات الأرز بنحو ١,٧، ٣،١ مليون دولار عند افتراض زيادة صادراته بنسبة ٥%، ١٠% على الترتيب، هذا يعنى أن قيمة الصادرات من القطن والأرز مجتمعة سوف تزيد بنحو ٩، ١٥,٧ مليون دولار أى بنحو ٦,٤%، ١١,٢% من قيمة صادراتهما خلال الفترة (٨٨-١٩٩٣) وذلك عند زيادة كمية صادرات القطن والأرز بنسبة ٥%، ١٠% على الترتيب .

---

[١] سعد زكى نصار ، واخرون(دكاترة) ،" **السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية فى ظل اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية)**"، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة، القاهرة، ١٩٩٥.

وفى دراسة " الملاح "[٢]عام ١٩٩٨ عن الاثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية أوضحت أن، هذه الآثار تختلف من منطقة لأخرى وسوف تتوزع الارباح والخسائر نتيجة العولمة بدرجات مختلفة على مناطق ودول العالم وقامت سكرتارية الجات بتقدير الارباح العالمية من التجارة بحوالى ٥١٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٥ وأن المستفيد الاول من تحرير التجارة دول المجموعة الاوربية وامريكا يليها دول جنوب شرق آسيا والفلبين ثم امريكا اللاتينية، وفى الوقت الذى تحقق فية غالبية الدول المتقدمة منافع اقتصادية نتيجة تحرير التجارة فأن معظم الدول الافريقية ينتظر أن تحقق خسائر واضحة حيث لا تتوافر لهذه الدول مقومات التواؤم مع الاطار العالمى الجديد وليس هناك اساس عادل للتنافس مع الدول المتقدمة، وفى عام ١٩٩٤ بلغ نصيب امريكا من التجارة العالمية نحو ٢,١% بتراجع حوالى الثلثين عما كانت علية فى عام ١٩٨٠ وأكدت الدراسة على أن ٧٥% من التجارة العالمية هى تجارة بينه بين دول التكتلات الاقتصادية الكبيرة فى العالم وأن فقط ٢٥% من التجارة العالمية تمتد الى بقية دول العالم وسوف تزيد الصورة سوءا عندما تكون الدول منخفضة الدخل ليست فقط ذات نسبة قليلة فى التجارة العالمية ولكن تنفض تجارتها كقيمة مطلقة حيث انخفض نصيبها فى التجارة العالمية من حوالى ٦١ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ الى حوالى ٥٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ وعلى ذلك فان هناك اضرار سوف تقع على كثير من الدول النامية ومنها مصر وبالرغم من زيادة درجة التنافس فى الاسواق وتراجع بعض الصادرات وزيادة البطالة على ساحة المجتمع المصرى فمن الممكن للاقتصاد المصرى أن يحقق درجة معقولة من الاندماج فى السوق العالمى بأوضاعه وشروطه الجديدة وذلك بتحديد أسس واضحة لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و فى دراسة لاقلاديوس[١] أوضحت ان التجارة الخارجية الزراعية تحتل مكانا هاما من التجارة المصرية، حيث تمثل القيمة الحقيقية للصادرات و الواردات الزراعية

---

[٢] جلال الملاح (دكتور)،" **الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية**"، المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين، الزراعة المصرية فى عالم متغير، يوليو ١٩٩٨.

[١] طلعت رزق الله اقلاديوس (دكتور) ،**اثار سياسة التحرر الاقتصادى على التجارة الخارجة الزراعية المصرية**- المجله المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد السابع- العدد الثانى- سبتمبر ١٩٩٧.

حوالي١٦,٤%،٣٣,٥% من اجمالى القيمة الحقيقية للصادرات والواردات الكلية المصرية كمتوسط للفترة ٩٢/٩١ -١٩٩٥/٩٥، كما تمثل القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية حوالي ١,٢%من اجمالي القيمة الحقيقية للدخل القومى المصرى، وحوالي ٧,٤% من اجمالي القيمة الحقيقية للدخل الزراعى المصرى كمتوسط للفترة من ٩٢/٩١-١٩٩٦/٩٥ على الترتيب . وقد استهدفت سياسة التحرر الاقتصادى التى انتهجتها مصر في عام١٩٨٧/٨٦ زيادة الإنتاج المحلى بغرض تنمية الصادرات و تخفيض حجم الواردات الكلية و الزراعية لتقليل العجز فى الميزان التجارى العام الزراعى المصرى، وفى سبيل تحقيق ذلك تم تحرير سياسات التجارة الخارجية و السياسات السعرية و النقدية و المالية وسعراً الصرف للجنيه المصري،

ويهدف البحث إلى التعرف على اثار سياسة التحرر الاقتصادى على التجارة الخارجية الزراعية المصرية وذلك بدراسة هيكل التجارة الخارجية الزراعية و تطورها الكمى و النقدى خلال فترتي قبل وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى للتعرف على ايجابيات و سلبيات تلك السياسة والتوصية بما ينبغى ان يتبع من اجراءات و سياسات لمجابهة او التخفيف من الاثار السلبية المتوقعة لتلك السياسة المتوقعة .

وقام "الامير وأخرون"[١] بدراسة أهم الاثار الاقتصادية المتوقعة لتنفيذ اتفاقية الجات على بعض السلع الزراعية المصرية وذلك وفقاً لأسلوبين **الأول**: يعتمد على فرضين أولهما استقرار كمية الواردات والصادرات خلال الفترة (٩٦-٢٠٠٠) وتوقع ارتفاع الاسعار العالمية لكل من القطن والارز والبطاطس والبرتقال بنسبة حوالى ٠,٩% و٤,٤% و ٠,٨% على الترتيب. أما الفرض الثانى هو توقع زيادة كمية الواردات بنسبة ٥% وكمية الصادرات بنسبة ١٠% خلال الفترة السابقة مع توقع زيادة الاسعار العالمية بنفس نسب الزيادة المشار اليها فى الفرض الأول. أما **الاسلوب الثانى**: يعتمد على المستهدف من الخطة الخمسية (٩٧-٢٠٠٠) والتى تستهدف زيادة

---

(١) محمد رجاء الامير (دكتور) وأخرون ، **أثر قيام منظمة التجارة على التجارة الخارجية لبعض السلع والمنتجات الزراعية المصرية**، ندوة التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، كلية الزراعة،جامعة أسيوط، ابريل ١٩٩٩.

كمية صادرات القطن والارز والبطاطس والبرتقال بواقع ١٤,٩%، ١٤,٩%، ١٣,٦%، ٢٠,٥%على الترتيب مع توقع زيادة اسعار الصادرات والواردات بنفس النسب المشار اليها وبينت الدراسة اثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية للسلع التصديرية والاستيرادية المصرية وفقاً للأسلوب الأول أن الاقتصاد القومى سيتحمل ما قيمته حوالى ٢٨٤ مليون جنيه (فى حالة الفرض الأول) وحوالى ٥٧ مليون جنية، ٣٠ مليون جنيه (فى حالة الفرض الثانى) للسلع موضوع الدراسة، ووفقا للاسلوب الثانى تبين أنه من المتوقع زيادة قيمة الصادرات الى حوالى ١٨٥ مليون جنيه وزيادة قيمة الواردات الى حوالى ٣٨٦ مليون جنيه للسلع موضع الدراسة أى أن مقدار العجز المتوقع يصل الى حوالى ٢٠ مليون جنيه وهو ما يمثل العبء الذى يتحملة الاقتصاد القومى خلال الفترة (٩٨-٢٠٠١) وذلك بعد تطبيق اتفاقية الجات.

وفى دراسة "موسى وفواز" [١] عام ١٩٩٩ التى تستهدف التعرف على الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات والشراكة المصرية الاوربية المتوسطية على صادرات مصر الزراعية والمعوقات والمشاكل التى تواجة تلك الاتفاقيات وبينت الدراسة أن أهم الاثار المتوقعة بعد اتفاقية الجات هو امكانية نفاذ الصادرات المصرية للأسواق العالمية وزيادة القوة التنافسية نتيجة تحسن الانتاجية الزراعية والبنية الاساسية من خلال المنح والمساعدات وتيسير شروط الاقراض وتعتبر أسواق دول الاتحاد الاوروبى أولى مجموعات دول العالم استيعاباً للصادرات السلعية المصرية بنسبة تقدر بحوالى ٣٩% من اجمالى قيمة الصادرات المصرية السلعية الى دول العالم خلال الفترة (٩١-١٩٩٦) ثم الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الثانية بنسبة ٢١% واسواق الدول العربية التى تستوعب نحو ١٣% فى المرتبة الثالثة خلال هذه الفترة وتبين من خلال التوزيع الجغرافي للحاصلات الزراعية التصديرية الى مجموعات دول العالم خلال متوسط الفترة (٨٥-١٩٩٤) أن القطن يلعب دوراً هاماً بنسبة بلغت حوالي ٢٥% والبطاطس بنسبة حوالى ١٠% والأرز بنسبة ٩% وذلك من إجمالي الصادرات

---

[١] مراد ذكى موسى، محمود محمد فواز (دكاترة)، **التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ظل الجات والشراكة المصرية الاوربية**، " الواقع، الحاضر، المستقبل"، ندوة التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ١٩٩٩.

الزراعية المصرية فى هذه الفترة وتعتبر إيطاليا اكبر مستورد للقطن المصري الخام بما يمثل حوالى ٤٢% من صادرات القطن الكلية وأن أسبانيا وإيطاليا وهولندا اكبر الدول استيراداً للأرز المصرى بما يمثل نحو ٦٩% من صادرات الارز الكلية وأن أسواق كل من بريطانيا والمانيا واليونان تعتبر اكبر الاسواق استيراد للبطاطس المصرية حيث تستوعب حوالى ٨٠% من صادرات البطاطس المصرية ذلك خلال متوسط الفترة (٨٥-١٩٩٤).

وفى دراسة "مدكور"[١] عام ٢٠٠٠ عن اثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية فى مصر وركزت هذه الدراسة على اثر هذه الاتفاقية على الصادرات المصرية الرئيسية لمحاصيل القطن والارز والبطاطس والتى تشكل فى مجموعها نحو ٧٦% من اجمالى قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (٨٩-١٩٩٨) وبتقدير دوال الطلب الخارجى على صادرات المحاصيل الثلاثة خلال هذه الفترة وبوضع متغير صورى يعكس آثر اتفاقية الجات تبين أن معامل الانحدار الخاص بالمتغير الصورى لم يكن ذات تأثير معنوى يمكن الاعتماد علية للمحاصيل الثلاثة الأمر الذى يعنى أن متوسط الصادرات من المحاصيل الثلاثة قبل وبعد الجات لم تتأثر بهذه الاتفاقية ويرجع ذلك الى قصر المدة الزمنية محل الدراسة ويتوقع ظهور تأثير هذه الاتفاقية مع بداية عام ٢٠٠٥ وهو التطبيق الفعلى على الدول النامية ومنها مصر، وبتوقع الكميات المصدرة لهذه المحاصيل حتى عام ٢٠٠٥ وجد أنها تتجه نحو الزيادة التدريجية بمعدل سنوى ٣,٦ ألف طن للقطن فى حين تكون زيادة تناقصية بمعدل ٣٢,٩٣ الف طن بالنسبة للأرز وايضا تتجه الزيادة لصادرات البطاطس بمعدل متناقص بلغ نحو ١٧,٥ الف طن حتى عام ٢٠٠٥ وذلك بناء على دوال الطلب المقدرة والتى تكون نتائجها اكثر منطقية عن استخدام دوال الاتجاه العام فى التوقع.

---

[١] فهمى على مدكور، "**أثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية المصرية**"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

و فى دراسة"الديناصورى و اخرون"[١] تستهدف دراسة اهم العوامل المؤثرة على الصادرات و الواردات المصرية من اهم الزروع الرئيسية مع التكتل "كوميسا" وذلك لمحاولة زيادة الصادرات الزراعية المصرية إلية، و كانت اهم نتائجه ان التغير بمقدار وحدة واحدة لكل من سعر التصدير المصري و سعر الصرف الرسمى المصرى يؤدى إلى التغير فى قيمة الصادرات المصرية لتكتل "الكوميسا" فى نفس الاتجاه بمقدار ١٥٨,٥ ،٣٣٠٣ وحدة لكل منهما على الترتيب ،بينما تبين ان التغيرفى سعر التصدر المصرى لنظيرة العالمى ، كمية الصادرات العالمية (بدون مصر) و الاستهلاك القومى المصرى بوحدة واحدة بؤدى إلى التغير فى قيمة الصادرات المصرية من البطاطس لتكتل "الكوميسا" بمقدار ١٣٥ ،٣٥٣,٨

،٠,١ ، ١,٩٩ وحد لكل منهم على الترتيب ، كما ان هناك اثار سلبية للتغير الصوري و الذى يعبر عن اثر انضمام مصر لتكتل "الكوميسا" على قيمة الصادرات المصرية من البطاطس لتكتل "الكوميسا"،ان التغير بمقدار وحدة واحدة لكل من سعر التصدير المصري يؤدى إلى التغير فى قيمة الصادرات المصرية لتكتل "الكوميسا" فى نفس الاتجاه بمقدار ١,٢ ،١٠,٤ وحدة على الترتيب ،كما أن بمقدار وحدة واحدة لكل من نسبة الطاقة الانتاجية المصرية للطاقة الانتاجية لتكتل "الكوميسا" (بدون مصر)، قيمة واردات تكتل "الكوميسا" (بدون مصر)، سعر التصدير العالمى يؤدى إلى التغير فى الصادرات المصرية من البرتقال لتكتل "الكوميسا" بمقدار ٠,٧ ،٠,٤٩ ،٤,٨٦ ، وحدة فى الاتجاه المعاكس على الترتيب ،بينما التغير بمقدار وحدة واحدة فى الطاقة الإنتاجية لتكتل الكوميسا " (بدون مصر) يؤدى إلى التغير فى قيمة الصادرات المصرية من البرتقال لتكتل "الكوميسا" فى الاتجاة المعاكس بمقدار ١,١ وحدة كما ان هناك اثار سلبية للمتغيرالصورى و الذى يعبر عن اثر انضمام مصر لتكتل "الكوميسا" على قيمة الصادرات المصرية من البرتقال لتكتل "الكوميسا"

---

(١) فوزى محمد الديناصورى، واخرون، (دكاترة) ،"**العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية المصرية لاهم الزروع الرئيسية مع تكتل "الكوميسا"** ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع ، العدد الثانى ٢٠٠٢ .

الفصل الثانى
الدراسات الخاصة بالمركز التنافسى للصادرات الزراعية المصرية محل الدراسة

أشارت دراسة آجرتها" أميمة معوض"[١]فى عام ١٩٩١ إلى أهمية منطقة دول غرب أوربا بالنسبة للصادرات المصرية من البطاطس ، تليها الأسواق العربية مع إخفاء أسواق دول شرق أوربا من قائمة التصدير ، وتدهور الموجود منها خلال سنوات الدراسة (١٩٧٥-١٩٨٩).

وفى دراسة " الشاطر وعبد النبى" [٢] فى عام ١٩٩٤ تبين ضآلة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الأفريقية بالنسبة لمثيلاتها العالمية وضخامة العجز التجاري الأفريقي، كما أوضحت الدراسة أهمية قيام السوق الأفريقية المشتركة كتكتل اقتصادي قوى يستطيع تجميع الموارد والطاقات الإنتاجية الإفريقية والتعامل من منطقة اقوى من الكيانات الاقتصادية العالمية الاخري. كما أوضحت الدراسة أن القارة الافريقية قد حققت فائضاً فى تجارتها الخارجية لسلعة البطاطس مع باقى دول العالم خلال فترة الدراسة (٨٩-١٩٩١). وبدراسة مستويات الأسعار التصديرية المصرية على سبيل المثال لسلع الطماطم والبطاطس والبصل والبرتقال اتضح أنها تقل عن الأسعار الاستيرادية الأفريقية لها بما يعادل نحو ٤٠%، ٥٢%،٤٣%، ٣٨% على الترتيب مما يشجع على امكانية التصدير الى الأسواق الأفريقية من هذه السلع وضرورة اعادة دراسة تقييم الجوانب الانتاجية والتسويقية للسلع التصديرية بهدف رفع مستويات أسعار تصديرها حتى تقترب من الأسعار العالمية فى المدى المتوسط والطويل. كما أوضحت الدراسة أن السوق الافريقية قد استوعبت ما يعادل نحو ٣٤%، ١٩,٤%، ١٨%، ١١% من حجم الصادرات المصرية من السلع موضع الدراسة بالترتيب خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩١).

---

(١) أميمة أحمد معوض، " **التجارة الخارجية للبطاطس فى ج.م.ع** " ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ،١٩٩١.

(٢) أحمد محمد الشاطر، محمد أمام عبد النبى (دكاترة) " **التجارة الخارجية الافريقية لبعض السلع الزراعية**"،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع، العدد الثانى، سبتمبر ١٩٩٤.

وفى دراسة "فؤاد" [1]١٩٩٥ عن أهم العوامل المؤثرة على الطاقة التصديرية من البطاطس المصرية تبين أن الإنتاج فى مصر من البطاطس يتميز بالاستقرار مما يعطى مؤشرا عن ثبات حجم الفائض التصديري خلال سنوات الدراسة (٨٠-١٩٩٢) ويتأثر نمط الصادرات من البطاطس بحصة التصدير المفروضة من قبل السوق الأوروبية والتعريفة الجمركية المحددة مما يجعل من الأفضل التنسيق مع الأسواق المنافسة لتقليل حدة المنافسة وتعتبر قبرص وأسبانيا من أهم الدول المنافسة لمصر فى تصدير البطاطس المبكرة الى السوق الإنجليزي بينما تعتبر تركيا والمغرب وكذلك قبرص وأسبانيا من أهم الدول المنافسة لمصر فى الأسواق العربية (السعودية ولبنان) وعند دراسة خصائص هذه الدول المنافسة تبين أن دولة قبرص هى المنافس الأول لمصر فى تصدير البطاطس حيث تتمتع بإنتاج مستقر وفى نفس وقت ظهور البطاطس المصرية وكذلك تتمتع تلك الدولة بتخفيض جمركى ممنوح لها من السوق الأوربية بالإضافة الى الأشراف المحكم على تسويق البطاطس القبرصية، وبمقارنه أسعار البطاطس المصرية بنظيرتها فى الدول المنافسة يعتبر ذلك مؤشراً للميزة النسبية فى التصدير عن الدول سابقة الذكر، وتبين من دراسة العوامل المؤثرة على صادرات البطاطس المصرية الى أن اكبر أسواقها الاستيرادية وهى السوق الانجليزي والدول العربية المتمثلة فى السعودية ولبنان أن أهم العوامل المؤثرة هى سعر الصرف للعملة الوطنية بالنسبة للدولار فكلما انخفض سعر الصرف كلما زادت الصادرات من البطاطس بحوالي ١٣ ألف طن سنويا الى انجلترا وحوالى ٢٤ ألف طن الى الدول العربية المذكورة، كما أن المتغير المعبر عن سعر الصادرات النسبى بين مصر وقبرص يدل على تمتع قبرص بمركز تنافسي أكبر من مصر فى التصدير الى السوقين السابقين، والمتغيرين المعبرين عن سعر الصادرات النسبي بين مصر وأسبانيا وسعر الصادرات النسبى بين مصر وتركيا يدلان على تمتع مصر بمركز تنافسي أكبر

---

[1]على عاصم فؤاد (دكتور)، " دراسة أهم العوامل المؤثرة على الطاقة التصديرية من البطاطس المصرية"، مجلة العلوم الزراعية، جامعة القاهرة، مجلد ٤٦، العدد٣، يوليو ١٩٩٥.

من أسبانيا فى التصدير الى إنجلترا وأكبر من تركيا فى التصدير الى الدول العربية المذكورة.

وفى دراسة "رجب"[١] فى عام ١٩٩٥ أشار إلى أثر الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الدولية على الصادرات البستانية حيث تبين أهمية السوق الأوربية المشتركة للصادرات المصرية. هذا فى كونها تمنح الصادرات المصرية حصصاً جمركية خلال فترة محددة، بالإضافة لتقديمها معونات مالية وغذائية. كما تبين أيضاً من الدراسة أنه بالرغم من تأثير اتفاقية الجات السلبي على الصادرات والواردات الزراعية المصرية فمن المنتظر أن يكون لها تأثير إيجابي على صادرات مصر من الحاصلات غير التقليدية . حيث تم إلغاء القيود الكمية وفترات السماح والتدرج فى تخفيض التعريفات الجمركية سوف تخلق طلباً متزايداً على هذه الحاصلات.

وتهدف دراسة "عبد العال وأبو رواش"[٢]عام ١٩٩٦ الى تحليل أسواق دول مجلس التعاون الخليجي العربى من حيث طاقتها الاستيعابية ومصادر حصولها على احتياجاتها وأهم العوامل المؤثرة على حجم واردات دول المجلس من المحاصيل التصديرية المصرية الهامة وهى الأرز والبطاطس وذلك لإمكانية تنمية الصادرات من هذه المحاصيل الى أسواق تلك الدول والتى تعتبر نواة لإقامة السوق العربية المشتركة وأوضحت نتائج الدراسة انه على الرغم من اتساع نطاق تلك الأسواق وكبر طاقتها الاستيعابية الا أن الصادرات المصرية اليها تمثل جزءا ضئيلا منها حيث لم تتجاوز سوى ١% من محصول الأرز ، حوالى ٩% من البطاطس وذلك من طاقة السوق الكلية كمتوسط الفترة (٩٠-١٩٩٤)، وقدرت نسبة الصادرات المصرية الى دول المجلس الخليجي بحوالي ٣,٤% من اجمالى صادرات الأرز المصرى وحوالى ١٢% من اجمالى صادرات البطاطس المصرية كمتوسط للفترة (٩٢-١٩٩٤) كما تشير النتائج الى ان دول شرق آسيا تحتكر تلك الأسواق في سلعة الأرز حيث تصدر اليها

---

[١] رجب حسن أحمد، " **دراسة اقتصادية لإمكانية تصدير بعض المحاصيل الخضرية غير التقليدية**" ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

[٢] السيد عبد المطلب عبد العال، وأحمد أبو رواش،(دكاترة)،" **دراسة تحليلية لأهم محاصيل التصدير المصرية الى أسواق دول الخليج العربى**"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد السادس، العدد الثانى، سبتمبر ١٩٩٦.

ما يقرب من ٨٠% من اجمالى طاقتها الاستيعابية وتحتكر لبنان هذه السواق لسلعة البطاطس وتصدر إليها ما يزيد عن ٥٠% من اجمالى احتياجاتها الكلية خلال الفترة (٩٠-١٩٩٤) وتبين أن التغير فى حجم الصادرات المصرية من البطاطس تفسر حوالي ٥٤% وأن أسعار الصادرات لكل من مصر ولبنان تفسر نحو ٥٨% من التغيرات فى واردات دول المجلس من البطاطس واتضح أن أسعار الصادرات المصرية دون غيرها ذات تأثير معنوي على واردات دول مجلس التعاون الخليجي من محاصيل الدراسة خلال الفترة (٩٠-١٩٩٤).

وفى دراسة "نبيلة"[1]عام ١٩٩٦ كان هدف الدراسة حساب معاملات عدم الاستقرار فى كمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٤) حتى يمكن التعرف على حركة الثبات النسبي للسياسة التصديرية المصرية لمحصول البطاطس وتقدير المستوى المرغوب واعتباره المستهدف لكل من الإنتاج والصادرات المصرية من البطاطس ومقارنته بالمستوى الفعلي حتى يمكن التعرف على التفاوت النسبي بين المستوى الفعلي المتحقق ونظيرة المرغوب لكل من الإنتاج والصادرات من البطاطس خلال نفس الفترة، وقدرت الدراسة الزيادة السنوية فى الإنتاج المحلى من البطاطس بحوالي ٥٧,٧٧ ألف طن أى بمعدل نحو ٤,٤% بينما قدرت الزيادة السنوية فى الاستهلاك المحلى بنحو ٣٢,٢١ ألف طن بمعدل نمو سنوى ٣,٤% خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٤)، وقدرت الزيادة السنوية فى كمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس بحوالي ٩. ألف طن ٦,٤ مليون جنيه أي بمعدلات نمو سنوى بلغت حوالي ٢,١%، ١٥% لكل منهما على الترتيب وتفوق المستوى الفعلي للإنتاج المحلى من البطاطس على نظيرة المرغوب خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨) حيث حقق الإنتاج الفعلي إلى نظيرة المرغوب ١ : ٠,٨٩ خلال تلك الفترة وانخفض المستوى الفعلي للصادرات المصرية من البطاطس عن نظيرة المرغوب خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) حيث تفوق المستوى الفعلى للصادرات المصرية من

---

[1] نبيلة محمد بسيونى (دكتورة)،" **تقدير المستوى المرغوب أو المستهدف لكل من الانتاج والصادرات المصرية من البطاطس**"، المجلة المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلد السادس، العدد الثانى، سبتمبر١٩٩٦.

البطاطس عن نظيرة المرغوب خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٤)، حيث قدرت النسبة بين الصادرات الفعلية الى نظيرتها المرغوبة ١ : ٠,٩٢ أى أن الصادرات الفعلية قد حققت ما يقرب من ١٠٩,٧٦% من نظيرتها المرغوبة خلال فترة الدراسة وتوصى الدراسة بضرورة تحقيق المستويات المرغوبة لكل من الإنتاج والصادرات المصرية من البطاطس واعتبار المستويات المستهدفة لأي سياسة إنتاجية وتصديرية توضع لمحصول البطاطس فى مصر وذلك لأن المستويات المرغوبة لكل من الإنتاج والصادرات المصرية من البطاطس تم تقديرها استناداً إلى الأسلوب العلمي والنماذج الاقتصادية القياسية ذات الكفاءة المرتفعة.

وفى دراسة "هيكل وأسماء" [١] عام ١٩٩٨ عن إمكانيات تنمية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية الى دول أوروبا الشرقية التي كانت تعتبر من أهم الأسواق التقليدية لهذه الصادرات تبين انخفاض حجم الصادرات المصرية إلى دول شرق أوروبا لمعظم المحاصيل التصديرية خلال متوسط الفترة (٩٢-١٩٩٥)، حيث لم تتجاوز ٢% فى القطن، ٧% فى الأرز، ٤% للبطاطس و٧% للبرتقال و٠,٣% في الطماطم فى الوقت الذي كانت فية نسبة الصادرات الى هذه الدول حوالي ٤٣%، ١٧%، ١٢%، ٠,٠٣% و ٧٠% بالنسبة لاجمالى واردات دول شرق أوروبا للسلع السابقة على الترتيب كمتوسط للفترة)٨٨-١٩٩١)، وتشير النتائج الى احتكار دول جنوب شرق آسيا لصادرات الارز حيث تصدر نحو ٦٣% الى رومانيا وحوالى ٣٥% الى بولندا وتحتكر كل من اليونان وباكستان وأوزبكستان تجارة القطن مع رومنيا وتصدر اليها نحو ٣٩% وتصدر الى بولندا نحو ٧١% من القطن وتعتبر ألمانيا وهولندا أهم مصادر واردات بولندا من البطاطس بما يعادل ٦١% من اجمالى وارداتها.

---

[١] محمد هيكل، اسماء أحمد محمود (دكاترة)،" **دراسة تحليلية لأهم محاصيل التصدير الزراعية المصرية الى بعض دول شرق أوروبا**"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثامن،العدد الاول، مارس ١٩٩٨.

وتهدف دراسة "شمس"[١] إلى كيفية تعظيم عائد صادرات البطاطس المصرية فى الاسواق العالمية وكيفية النفاذ إلى أسواق جديدة باستخدام نماذج مختلفة تعتمد على الحرية الكاملة فى عملية التصدير وبدون حصص معينة وأيضا في حالة تحديد حصص معينة من الصادرات وبخاصة إلى السوق الاوربية وتبين أن صادرات البطاطس المصرية إلى الأسواق العربية تمثل نحو ١٢% من اجمالى الصادرات بما يغطى ٩% من الطلب الكلى لهذه الأسواق بينما تمثل صادرات البطاطس إلى أسواق دول الاتحاد الاوربى حوالي ٨٤% من اجمالى صادرات البطاطس المصرية تغطى حوالي ٥% من الطلب الكلى على البطاطس لتلك الأسواق خلال متوسط الفترة (٩٤-١٩٩٧) وتبين وجود تركز جغرافي في عملية تصدير البطاطس المصرية حيث بلغت نسبة الصادرات إلى سبعة أسواق من الدول المستوردة حوالي ٨٧% من اجمالى كمية البطاطس المصدرة وبينت الدراسة أيضا انه فى حالة إعادة تخطيط وتوزيع صادرات البطاطس الحالية فأن العائد التصديري يزيد بما يعادل ١٧% وأن النفاذ الى الأسواق الإفريقية ذات السعات الاستيرادية العالية كأسواق جديدة يؤدى إلى زيادة العائد التصديري بحوالي ٢٠% عن العائد التصديري الحالي وذلك فى حالتا الحرية الكاملة في التصدير أو الالتزام بحصص محددة فى عملية التصدير وتبين أيضا أن النفاذ إلى أسواق دول الكوميسا المستوردة للبطاطس واعتبارها أسواق جديدة تربطنا بها علاقات اقتصادية فى الوقت الحالي تبين أنه فى حالة توجيه صادرات البطاطس إليها سوف يزيد العائد التصديري بحوالي ٢٥% (في حالة التصدير بدون حصص معينة) وحوالي ٢٠% (في حالة الحصص المحددة) وذلك مقارن بالعائد التصديري في الوضع الحالي خلال فترة الدراسة.

كما تشير نتائج دراسة " محمد، ومنى جورجى "[٢]عام ٢٠٠٣ بالنسبة للتوزيع الحالي لمحصول الفاصوليا الخضراء أن مجموعة الدول العربية تستورد حوالي ١,٦

---

[١] سامى السيد شمس (دكتور)، **دراسة تحليلية لامكانية فتح اسواق جديدة لصادرات البطاطس المصرية**، حوليات العلوم الزراعية، جامعة الزقازيق، مشتهر، سبتمبر ١٩٩٩.

[٢] عبد الوكيل إبراهيم محمد، منى فخرى جورجى(دكاترة)، **" أمكانية تنمية الصادرات المصرية من محصولى الفاصوليا الخضراء والبطيخ"**، المؤتمر الثانى معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ،٢٠٠٣.

ألف طن تمثل حوالى ٥٧% من متوسط صادرات هذا المحصول خلال متوسط الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١)، ومجموعة الاتحاد الأوربى تستورد حوالى ٣,٩ ألف طن تمثل حوالى ٦٦% من متوسط إجمالى صادرات الفاصوليا الخضراء المصرية، ويعتبر سوق إيطاليا أكبر الاسواق المستوردة لهذا المحصول من حيث تستوعب حوالى ٣٥% من متوسط إجمالى صادرات الفاصوليا الخضراء المصرية فى نفس الفترة. كما يتبين من دراسة معدل الإختراق لأهم الأسواق المستوردة للفاصوليا الخضراء أن السوق السعودى يمثل أعلى معدل لختراق لهذا المحصول. كما أوضحت الدراسة أن مصر تحتل المكانة الأولى للقدرة التنافسية السعرية بين الدول المنافسة من حيث السعر العالمي.

وفى دراسة "عبد العال، عبير كامل"[1]فى عام ٢٠٠٦ الامتيازات الممنوحة من الإتحاد الاوربى للدول الأورومتوسطية في تصدير بعض محاصيل الصادرات حيث أوضحت أن الدول الأورومتوسطية من أكبر الدول المنتجة للبرتقال ، ويبلغ متوسط حجم إنتاجها نحو ١,٧ مليون طن سنوياً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) . فى حين تعتبر المغرب من أهم الدول المصدرة للبرتقال ويبلغ حجم صادراتها نحو ٢٥٠ ألف طن سنوياً وتأتى مصر فى المرتبة الثانية وبلغ حجم صادراتها ١٨٤ ألف طن سنوياً.

فنجد أن الإتحاد الاوربى منح كل من لبنان والجزائر والأردن أفضل المميزات النسبية من الحصص ، بينما حصلت اسرائيل والمغرب على حصص ذات كميات محددة ، بينما نجد أن مصر حصلت على حصة هزيلة جدا مقارنة بباقي الدول وتبلغ ٦٠ ألف طن تمثل حوالي ١٦,٦%، ٢٠,٧% من حصة المغرب وإسرائيل على الترتيب. ومن الملاحظ أن حصة اسرائيل تفوق حصة مصر بحوالي ١,٦ ضعف .

أما بالنسبة لمحصول العنب فتعتبر مصر أكبر الدول الأورمتوسطية أنتاجاً للعنب خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) ، في حين تعتبر لبنان أهم الدول المصدرة للعنب والتي

---

[1] عبد العال، عبير (دكاترة)، **دراسة مقارنة للامتيازات الممنوحة من الاتحاد الاوربى للدول الأورومتوسطية فى تصدير بعض المحاصيل الزراعية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد السادس عشر ، العدد الثانى ، يونيو ٢٠٠٦ .

يبلغ صادراتها ٢٤ ألف طن سنويا، ثم سوريا بحوالي ١٥ ألف طن، ثم مصر بحوالى ٦ آلاف طن سنوياً خلال نفسي الفترة.

وبالنسبة للمزايا الزمنية المحددة من الاتحاد الأوربى لصادرات العنب فى الدول الاورمتوسطية حصلت كل من المغرب والجزائر على أفضل المزايا الزمنية للتصدير ومنحت كل منهما فترة زمنية تبلغ نحو ٨ شهور وذلك على الرغم من انخفاض حجم صادراتها وإنتاجهما من العنب مقارنة بجميع الدول الأخرى في الاتفاقية، وحصلت لبنان على فترة زمنية تبلغ نحو ٧,٥ شهر وتونس ٥.شهر، ومصر ٥ شهور، وأخيرا اسرائيل ٣ شهور.

وفى ضوء ما سبق وجد أن هناك عدم عدالة توزيع حصص تصدير المحاصيل الزراعية من جانب الإتحاد الأوربى حيث حصلت مصر على أقل المزايا الزمنية بالنسبة لتصدير المحاصيل وحصص دخول محصولي البرتقال والعنب .

وقام "الشريف"[1] وفي عام ١٩٩٧ بدراسة إحصائية تطبيقية لمركز مصر التنافسي لأهم صادراتها الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية استهدفت التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على المركز التنافسي لأهم الصادرات الزراعية المصرية- القطن، الارز، البطاطس، البصل، الطماطم، البرتقال والعنب للوقوف عليها وتدعيمها على المستوى المحلي والعالمي ولتحقيق هذا الهدف ثم تطبيق نموذج إحصائي خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) يتضمن ثلاث محددات يفترض تأثيرها على المركز التنافسي لهذه الصادرات وهى: السعر النسبي، الوفاء بالمتطلبات التصديرية أو مقياس الاستقرار النسبي في الإنتاج، مقياس كفاءة أداء العملية التصديرية فضلا عن تضمن النموذج لمتغير صوري يوضح تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: أوضحت النتائج التحليلية للنموذج الإحصائي الأول- الإجمالي- التأثير غير المعنوي من الوجهة الإحصائية لهذه المحددات على مركز مصر التنافسي

---

[1] عبد النبي عبد الحليم السيد الشريف (دكتور): **دراسة إحصائية تطبيقية لمركز مصر التنافسي لأهم صادراتها الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دراسة مقارنة، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع، العدد الأول، مارس ١٩٩٧.

لحاصلاتها التصديرية موضع الدراسة. فبالنسبة لمحدد السعر النسبي فكان تأثيره سلبي على المركز التنافسي لمصر لمحصول الطماطم وفيما يتعلق بمحدد كفاءة أداء العملية التصديرية فكان تأثيره سلبي على المركز التنافسي لمصر لمحصولي الطماطم والبصل.

ثانيا: أوضحت نتائج الدراسة النموذج الإحصائي الثاني- التفصيلي- أن تتمتع بميزة نسيب في السعر أي أن المركز التنافسي في صالح مصر في أسواق تصدير البطاطس بالنسبة لكلا من المغرب وقبرص. وأسواق تصدير البصل بالنسبة لكل من هولندا وشيلي. وأسواق تصدير الطماطم بالنسبة المغرب. وفيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات التصدير فان لمصر ميزة نسبية في هذا الشأن في الأسواق التصديرية للبطاطس بالنسب لكافة الدول المتكلفة للبطاطس المصرية والبصل بالنسبة لدول بولندا، وايطاليا، هولندا، أسبانيا، تشيكوسلوفاكيا، شيلي. والطماطم بالنسبة المغرب.

وقد قام "السعدنى، وآخرون"[1]بتقدير الميزة النسبية للصادرات المصرية من البطاطس والفاصوليا الخضراء، والطماطم توصلت الدراسة إلى أن محصول الفاصوليا الخضراء أن متوسط تكاليف شراء وتجهيز الطن المصدر من الفاصوليا الخضراء يبلغ حوالى ٨٥٥,٥ جنيه،ويمثل السعرالمزرعى حوالي٥٥%من متوسط التكاليف التسويقية التصديرية . في حين مثلت تكاليف الخدمات التسويقية الأخرى حوالي ٤٥%، وتعتبر تكلفة مواد التعبئة أهم بنود تكلفة الخدمات التسويقية حيث تمثل ٧٢,١% من متوسط تكلفة الخدمات التسويقية لهذا المحصول خلال فترة الدراسة.وفيما يتعلق بمحصول البطاطس أن متوسط تكاليف شراء وتجهيز الطن المصدر من الفاصوليا الخضراء يبلغ حوالي ٦٢٤.جنيه، ويمثل السعر المزرعى حوالي ٧٣% من متوسط التكاليف التسويقية التصديرية . في حين مثلت تكاليف الخدمات التسويقية

---

[1] محمد حسام السعدنى، وآخرون(دكاترة)، **دراسة الميزة النسبية لمصر فى إنتاج وتصدير الأنتجة الرئيسية (الحاصلات البستانية) فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى** ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، مجلس بحوث الأغذية والزراعى والرى، شعبة الاقتصاد وتنمية المجتمع بالاشتراك مع قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ١٩٩٧.

الأخرى حوالي ٢٧%، وتعتبر تكلفة مواد التعبئة أهم بنود تكلفة الخدمات التسويقية حيث تمثل ٣٣% من متوسط تكلفة الخدمات التسويقية لهذا المحصول خلال فترة الدراسة.

وقد قام "على، وآخرون" [١] بدراسة توضح الوضع التنافسي للصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية في السوق السعودي و استخدم البحث أدوات التحليل المصفى و الكمي التي تؤدى إلى تحقيق هدف البحث حيث تم استخدام نموذج معدل اختراق السوق لأهم السلع الزراعية في السوق السعودي ،ونموذج التنافسية لقياس الموقف التنافسي للصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية في السوق السعودي، وأوضحت النتائج أهمية السوق السعودي للصادرات المصرية حيث يستوعب ٤,٦ %من صادرات العنب الطازج ٢% من صادرات البرتقال الطازج و ذلك كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، و أوضحت النتائج تزايد النصيب السوقي لصادرات أهم السلع الزراعية المصرية في السوق السعودي ٥٩,٣% للبرتقال الطازج وقد انخفض النصيب السوقي لصادرات العنب الطازج بنسبه.٥% وذلك كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، وأوضحت النتائج أن أهم الدول المنافسة لمصر في تصدير البرتقال الطازج إلى السوق السعودي هم دول كل من جنوب إفريقيا ، لبنان، سوريا، زيمبابوي، تركيا، سوازيلاند، أما بالنسبة لمحصول العنب الطازج فأهم الدول المنافسة لمصر هم لبنان ،تركيا ،شيلي ،سوريا ،الهند ،اليمن ، ايطاليا .و لوحظ انخفاض الميزة التنافسية لصادرات مصر للسوق السعودي لمحصولي البرتقال و العنب حيث بلغت قيمة مؤشر التنافسية السعرية صفر ، ٠,٩ على الترتيب، وخفض أسعار تصدير مصر للسوق السعودي لكل من البرتقال الطازج ،والعنب الطازج من خلال العمل على خفض التكاليف الإنتاجية و التسويقية لهذه المحاصيل لتحسين قدرتها التنافسية و زيادة نصيبها في السوق السعودي خصوصا بعد أن انضمت المملكة

---

[١] د على إبراهيم محمد وآخرون (دكاترة):**دراسة تحليلية لتنافسية الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية في السوق السعودي**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي_المجلد السابع عشر- العدد الرابع- ديسمبر، ٢٠٠٧ .

السعودية لمنظمة التجارة العالمية فى نوفمبر ٢٠٠٥ وفتح سوقها بشكل اكبر أمام جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

الفصل الثالث

الدراسات الخاصة بالطلب الخارجي لمحاصيل الخضر والفاكهة محل الدراسة فى السوق العالمي وتقدير النصيب السوقي لصادرات مصر من تلك المحاصيل

وفي دراسة "لمرسي"[١] عام ١٩٩٣ بعنوان دراسة تقديرات الطلب الخارجي على البطاطس المصرية في السوق البريطاني وقد قام الباحث بدراسة الإمكانيات التصديرية لبعض محاصيل الخضر وبيان أهمية البطاطس والكميات المصدرة منها عن طريق قياس دالة الطلب وموسمية البطاطس في السوق البريطاني وأوضحت نتائج الدراسة أن صادرات مصر من البطاطس إلى السوق البريطاني بلغت نحو ٤٠% من إجمالي واردات بريطانيا من البطاطس وفي نفس الوقت يحتل السوق البريطاني المرتبة الأولى للصادرات المصرية من البطاطس، حيث بلغت الكمية التي استوعبها هذا السوق نحو أكثر من ٥٠% من إجمالي الصادرات المصرية إلى دول العالم خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩١) كما تبين من دراسة دالة الطلب البريطاني على البطاطس المصرية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩١) أن أهم العوامل المؤثرة تنحصر في الإنتاج العالمي من البطاطس، والسعر العالمي لطن البطاطس بالدولار، والإنتاج المحلي البريطاني من البطاطس على الترتيب، كما بلغت مرونة الإنتاج المحلي لهذه الدالة حوالي ٠,٥ ويدل هذا على تفضيل المستهلك البريطاني في البطاطس المصرية، كما أن انخفاض المرونة السعرية يعني إمكانية التوسع في تصدير البطاطس إلى السوق البريطاني، كما تبين من الدراسة أن انسب الشهور لتصدير البطاطس المصرية إلى السوق البريطاني هي يناير، فبراير، ابريل.

---

[١] بهاء الدين محمد مرسي (دكتور): **دراسة تقدير الطلب الخارجي على البطاطس المصرية في السوق البريطاني، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية** ، المجلد (٨) ، العدد (١٠)، الجمعية المصرية للعلوم التطبيقية، جامعة الزقازيق، أكتوبر ١٩٩٣.

أجرى "فضل الله"[١] في عام ١٩٩٤ دراسة اقتصادية للطلب المحلي والخارجي على البطاطس في جمهورية مصر العربية استهدفت تناول كافة الجوانب المتعلقة بالطلب الداخلي والخارجي على محصول البطاطس في جمهورية مصر العربية ودراسة أهم العوامل المؤثرة عليها وأوضحت نتائج الدراسة عدم تناسب الكميات المصدرة من البطاطس مع الكميات المنتجة منها، حيث بلغت نسبة الصادرات للإنتاج نحو ١٤,١% عام ١٩٧٤ ثم انخفضت لتقل إلى نحو ٨,٥% عام ١٩٩٠ وذلك بسبب زيادة الكمية المستهلكة محليا منها من جهة بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه تصدير محصول البطاطس من جهة أخرى. كما بينت الدراسة انه لزيادة الطلب الخارجي على البطاطس المصرية فان الأمر يستلزم إعادة النظر في النظام التصديري الحالي بحيث يمكن إنشاء نظام إنتاجي تسويقي تصديري متكامل يعمل وفقا لسياسة مخططة تهدف إلى زيادة حجم الصادرات المصرية من البطاطس.

وقد أجرى "فضل الله"(١) وفي عام ١٩٩٦ دراسة عن ممكنات تنمية الصادرات المصرية من أهم الحاصلات البستانية وهى البرتقال والبطاطس والبصل والنباتات الطبية والعطرية خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣). وتبين من نتائج الدراسة انخفاض الكميات المصدرة من المحاصيل سابقة الذكر بالإضافة إلى عدم وجود استقرار في الأسواق التصديرية لتلك المحاصيل ويرجع ذلك إلى المشاكل الإنتاجية والتسويقية والمتمثلة في انخفاض الرقعة المزروعة، انخفاض الإنتاجية الغذائية وكذلك انخفاض جودة الكميات المصدرة ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بعمليات الفرز والتدريج والتعبئة للمحاصيل المعدة للتصدير بالإضافة إلى مشاكل النقل المختلفة.

---

[١] صلاح علي صالح فضل الله (دكتور): **دراسة اقتصادية للطلب المحلي والخارجي على البطاطس في جمهورية مصر العربية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٩٩٤.

[١] صلاح علي صالح فضل الله (دكتور): **ممكنات تنمية الصادات المصرية من أهم الحاصلات البستانية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة**، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر (التصدير قضية قومية) كلية الزراعة، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٦.

و من دراسة "حسن" [١] في عام ٢٠٠٦ أتضح من هيكل التوزيع الجغرافي لصادرات البطاطس أنه تتجه نحو ٤٨ دولة ، وتقدر جملة صادرات البطاطس بنحو ٢٧٤,٣ ألف طن وبقيمة ٢٣١,٢ مليون جنيه، وقد تم تقسيم تلك الدول إلى أربع مجموعات رئيسية وفقاً لأهميتها النسبية ، حيث احتلت الدول الأوربية المرتبة الأولى بنسبة ٧٢,٢ % ، يليها فى الترتيب الدول العربية والدول الأسيوية بنسبة بلغت والى ١٩,٩%، ٧,٧٨% على الترتيب من متوسط صادرات البطاطس على التوالي وأخيراً تأتى أسواق المجموعة الإفريقية وتمثل نحو ٠,١١% من صادرات البطاطس المصرية .

أما بالنسبة لصادرات البرتقال المصري تبين من هيكل التوزيع الجغرافي إن هذه الصادرات توجه نحو ٩٢ دولة قسمت إلى خمس مجموعات وقد قسمت حسب الأهمية النسبية حيث جاءت الدول العربية في المرتبة الأولى بنسبة تمثل ٤٨% من متوسط صادرات البرتقال المصري، يليها فى الترتيب المجموعة الأسيوية ونسبة حوالي ٣٢,٤٥%، تليها من حيث الأهمية الدول الأوربية بنسبة استيعاب قدرت بحوالي ١٩,٤٦% من متوسط صادرات البرتقال المصري وتأتى كل من المجموعة الإفريقية والأمريكية في المراكز الخيرة حيث تمثل حوالي ٠,٦٥٨% ، ٠,٦٥٦% على الترتيب من صادرات البرتقال المصري .

وتشير الدراسة أن التوزيع الجغرافي لصادرات بذور الشمر المصري و الذي اتضح انه يصدر إلى ٥١ دولة ، قسمت إلى خمس مجموعات جاءت المجموعة الأمريكية في المرتبة الأولى بنسبة ٤٥,٢٥% من جملة الصادرات المصرية للشمر، يليها المجموعة الأوربية وتحتل حوالي ٢٥,٨٣% من حجم الصادرات المصرية ، تليها أسواق الدول العربية ، والأسيوية ، والإفريقية بنسب ١٦,٢٣%، ١٢,٥٨%، ٠,٥٨% على الترتيب .من حجم الصادرات المصرية من بذور الشمر.

---

[١] أحمد مصطفى أحمد حسن ، **دراسة تحليلية لأهم الصادرات الزراعية وأثرها على التنمية الاقتصادية فى مصر** ، رسالة دكتوراه ، جامعة المنيا ٢٠٠٦

أهم نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع الدراسة :

ويمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات الاقتصادية السابق عرضها فى ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة بالنسبة للسلع التصديرية موضع هذه الدراسة (البطاطس- الفاصوليا الخضراء – البرتقال- العنب) كما يلي:

قدر حجم التجارة العالمية بما يوازى ٧٥% كتجارة بينية بين دول التكتلات الاقتصادية الكبيرة في العالم وأن ٢٥% فقط من التجارة العالمية تمتد الى بقية دول العالم خلال متوسط الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) وانخفاض حجم التجارة بالنسبة للدول منخفضة الدخل وبذلك يحدث أضرار للدول النامية ومنها مصر.

انخفاض الصادرات المصرية لمعظم السلع التصديرية مثل البطاطس والبرتقال الى دول شرق أوروبا بشكل كبير وحلت محلها صادرات دول جنوب شرق آسيا بالنسبة للأرز وباكستان وأوزبكستان للقطن وهولندا للبطاطس.

الهيكل التصديري خلال فترة التسعينات للبطاطس لا يحقق التوزيع الأمثل لكمية الصادرات في الأسواق العالمية وبالنفاذ إلى الأسواق الأفريقية يمكن زيادة العائد التصديري مقارنه بالعائد الحالي.

توجد ميزة تنافسية سعريه لصادرات مصر من المحاصيل موضع الدراسة في اكبر أسواقها العالمية المستوردة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

توجد ميزة نسبية في الأسعار التصديرية لبعض السلع الهامة مثل البطاطس والبصل والبرتقال مقارنه بالأسعار الاستيرادية الأفريقية مما يشجع على إمكانية التصدير إلى الأسواق الأفريقية.

أهم الدول المنافسة للبطاطس المصرية في أهم الأسواق التصديرية لها هي: المغرب، قبرص، تركيا، أسبانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج.

أهم الدول المستوردة للبطاطس هي: ايطاليا، ألمانيا، لبنان، اليونان، المملكة المتحدة بنسب ٢٣,٦%، ٢٢,١%، ١٨,٣%، ١٣,٨%، ١٢,٦% على الترتيب من الكميات المصدرة من البطاطس المصرية إلى العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة تتمثل فيما يلي:

أ- إزالة المعوقات الإنتاجية والتصديرية والسياسية والتشريعية التي تعوق انطلاق الصادرات بصفة عامة والبطاطس بصفة خاصة.

ب- الاتجاه نحو صناعة التصدير أي الإنتاج من اجل التصدير بتوجيه نحو ٥٠ ألف فدان لزراعتها بالبطاطس من الأنواع المطلوبة بدول الاتحاد الأوروبي.

ج- تربية وإكثار تقاوي البطاطس المعتمدة والصالحة للإنتاج الجيد ويفضل أن تضمن منطقة شرق العوينات.

د- أن محصول الفاصوليا الخضراء فى الدول الأوروبية هى السوق الاساسى ، وتعد كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وفرنسا من أهم الدول الأوربية المستوردة لذلك المحصول.

هـ- هيكلة التوزيع الجغرافي للكمية المصدرة من محاصيل البرتقال والفاصوليا الخضراء والبطاطس والعنب خارج دول الاتحاد الأوروبي.